الفصل الأول

المشهد العام للطاقة فى مصر

أولاً : الواقع والسياق

يؤثر النمو السريع لإنتاج واستهلاك الطاقة بقوة فى الاقتصاد المصرى ويتأثر به في كثير من الجوانب. فالطاقة تضطلع بدور جوهرى في تنمية الاقتصاد، وستظل تؤدى هذا الدور على النحو ذاته في السنوات المقبلة. ولاتزال موارد الطاقة الأحفورية تحتفظ بمكانتها كمصدر للعملة الأجنبية من الصادرات من جانب، وكمحرك رئيسى لخطط التنمية الوطنية من جانب آخر.

ورغم انخفاض صافى الصادرات فى مصر من النفط الخام والمنتجات النفطية في السنوات الأخيرة، فإن ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية قد دفع بعائدات مصر من النفط إلى أعلى. كذلك أدت صادرات الغاز الطبيعى المسال Liquefied Natural Gas (LNG) منذ بدأت عام ٢٠٠٥ إلى تعزيز إيرادات النفط ومشتقاته. وقد دفعت مخاوف الحكومة بشأن الحفاظ على احتياطيات كافية في المستقبل لتلبية الطلب المحلى إلى تحديد نسبة احتياطيات الغاز المتاحة للتصدير بحوالى ٢٥ في المائة فقط، نزولا من الثلث في ظل التنظيمات السابقة.

وقد شهد عام ٢٠٠٩ تحقيق أعلى إنتاج في تاريخ قطاع البترول، فقد بلغ إجمالي إنتاج النفط الخام ونواتج التكثيف والغاز المسال والغاز الطبيعي حوالي ٨٠,٧ مليون طن مكافئ نفط[1] شاملة حوالي ٣٤,٩ مليون طن مكافئ نفط من الزيت الخام ونواتج التكثيف والغاز البترولى المسال[2] Liquefied Petroleum Gas (LPG)، وحوالي ٤٥,٨ مليون طن مكافئ نفط من الغاز الطبيعي. وتخفي الزيادة السريعة في إنتاج الغاز الطبيعي التي تتجاوز الآن ٥٠% من إنتاج الهيدروكربونات في مصر وراءها بشكل مباشر تأثير انخفاض إنتاج النفط.

ويعتبر الطلب المحلي المتزايد على المنتجات النفطية والغاز الطبيعي من أهم التحديات التي تواجه صناعة النفط والغاز في مصر، فقد ارتفع حجم الاستهلاك من حوالي ٣٠ مليون طن عام ١٩٩٩ إلى ٥٢ مليون طن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، ثم الى ٦٢،٦٤٢ مليون طن فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٩. ويغطي النفط والغاز الطبيعى بشكل رئيسي احتياجات البلاد الحالية من الطاقة الأولية (٩٤% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥) والباقي تضطلع بتأمينه القوى الهيدروكهربية والفحم وطاقة الرياح.

وكى يتسنى رصد المعدل المرتفع من استنفاد الموارد النفطية في مصر، من الجدير ملاحظة أنه في عام ٢٠٠٩ بلغ الاحتياطي المؤكد من النفط والمتكثفات ٤,٤ مليار برميل، أى حوالى٠,٣% من

[1] مليون طن مكافئ نفط، أو مليون طن من مكافئ النفط هى ترجمة عربية للمصطلح الإنجليزى "million ton oil equivalent (mtoe)".
[2] الغاز البترولى المسال هو غاز البوتاجاز.

الاحتياطيات العالمية، في حين بلغ إنتاج النفط الخام ٥٥١ ألف برميل يوميا، أي أقل من ١ في المائة من الإنتاج العالمي. وحتى يمكن توهين الانخفاضات السنوية الأخيرة في الإنتاج، يتعين اكتشاف كميات كافية من النفط في جميع أنشطة الاستكشاف في المناطق الجديدة جنبا إلى جنب مع تطبيق برنامج للاستخراج المعزز للنفط Enhanced Oil Recovery (EOR) في آبار النفط الحالية.

وفى مجال إنتاج الكهرباء بلغ إجمالي القدرة المركبة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حوالى ٢٢,٥٨ جيجاوات[1]، كما بلغت الطاقة الكهربية المولدة حوالى ١٢٥,١٣ تيراوات ساعة، منها ٧٦,٥٤% (٩٥,٧٨ تيراوات ساعة) مولدة من المحطات الحرارية، و١٢,٣٩% (١٥,٥١ تيراوات ساعة) من المحطات الهيدروليكية، و٠,٦٦% (٠,٨٣١ تيراوات ساعة) من محطات الرياح بالزعفرانة. كذلك ترتبط الشبكة الكهربية المصرية شرقا مع الأردن وسوريا وغربا مع ليبيا ودول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) التى تتصل بدورها بأوروبا عبر الوصلة البينية التى تربط المغرب وأسبانيا.

وإدراكا للتحدى الذي يواجه البلاد بشأن توافر النفط الخام والغاز الطبيعي في المستقبل، أرست مصر دعائم إستراتيجية طويلة المدى تنطوى على برنامج متواصل لاستخدام الطاقات المتجددة الجديدة ، على الأخص فى توليد الكهرباء، وتحديداً من مصادر الرياح، مع جهود تتنامى رويداً رويداً فيما يختص بالطاقة الشمسية. وقد بدأ بالفعل منذ عدة سنوات برنامج طموح لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح في منطقة خليج السويس شمال غرب ساحل البحر الأحمر بطاقة تبلغ قيمتها ٣٠٥ ميجاوات (٢٠٠٨/٢٠٠٧) مخطط لها الوصول إلى قدرة ٨٥٠ ميجاوات بحلول عام ٢٠١٠ في نفس المنطقة. ومن جانب آخر، هنالك برنامج أقل طموحا لا يزال في مراحله الأولية لتنفيذ محطات توليد الكهرباء ذات الدورة المركبة الشمسية التكاملية، وهي لا تزال في مراحلها الأولى، بدءا من مشروع تجريبي لإنتاج ١٥٠ ميجاوات منها ٣٠ ميجاوات يتم تغذيتها بواسطة مصفوفات من المركزات الشمسية. وتوجد مساهمات أقل أهمية ، على نطاقات مصغرة تجريبية لا يمكن إغفالها، تتمثل فى تسخين المياه بالطاقة الشمسية، واستخدامات الخلايا الفوتوفلطية، والكتلة الأحيائية.

وفي الاتجاه نفسه، أعلنت مصر عام ٢٠٠٦ اعتزامها البدء في تنفيذ برنامج لبناء محطات لتوليد الكهرباء من القوى النووية، وقد بدأ التنفيذ الفعلى للخطوات التمهيدية لإنشاء المحطة النووية الأولى بقدرة مركبة تبلغ ١٠٠٠ ميجاوات فى الموقع المرشح لإقامتها بالضبعة على ساحل البحر المتوسط .

وتقف قوى محركة رئيسية خلف الطلب المتزايد على موارد الطاقة الأولية تتمثل فى: استمرار النمو السكاني المرتفع نسبيا، وحتمية الوفاء باحتياجات خطط التنمية في المناطق الحضرية والريفية ، وتزايد تشييد صناعات جديدة كثيفة الاستهلاك للطاقة، والدعم المالى الحالى لأسعار الطاقة.

ثانياً : الثقل الاقتصادى

١. حصة الطاقة في الناتج المحلى الإجمالى

يؤدى قطاع الطاقة دوراً رئيسياً فى التنمية الاقتصادية بمصر، موفياً فى ذلك المطالب المحلية الأساسية من الطاقة بمختلف منتجاتها: البترولية والغازية والكهربية. ويساهم قطاع الطاقة بشكل غير مباشر في متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالى Gross Domestic Product (GDP)،

[1] جيجاوات Gigawatt هى وحدة قياس القدرة الكهربية المركبة أو المولدة وتساوى ألف مليون وات أو مليون كيلووات.

والصادرات من السلع، والاستثمارات، والموازنة العامة للدولة، والعمالة. وقد زادت مساهمة مصر من الناتج المحلي الإجمالي – محسوباً على أساس تعادل القوى الشرائية Power Purchase Parity (PPP) – في مجموع الناتج المحلى العالمى ببطء من ٠,٤١% عام ١٩٨٠/١٩٨١ إلى ٠,٥١% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، خلال موجات مختلفة من الصعود والهبوط.

ورغم أن الاقتصاد المصرى يتعافى تدريجياً من تراجع معدلات النمو التي واجهها خلال الفترة: ١٩٩١/١٩٩٢ حتى ٢٠٠١/٢٠٠٢، فإن معدل النمو لا يزال أقل بكثير عما تم تحقيقه خلال الثمانينيات، والذي وصل إلى حوالي ٧%. وقد نما الناتج المحلي الإجمالى (بتكلفة عوامل الإنتاج) بنسبة ٤,٦% عام ٢٠٠٥، بعد تحقيق نمو قدره ٣,٢% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ثم بلغ ٧,٢% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. ومن المتوقع أن يترجح حول هذه النسبة حتى عام ٢٠١٠.

على أن الطاقة تواصل أداء دورها المهم في الاقتصاد المصرى، فعلى الرغم من انخفاض صافي الصادرات من النفط الخام والمنتجات النفطية في السنوات الأخيرة، دفع ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية بعائدات النفط المصرية إلى أعلى. وقد بدأت صادرات البلاد من الغاز الطبيعي المسال في يناير ٢٠٠٥، لتزيد قيمة مضافة إلى عائداتها من النفط ومشتقاته.

وقد دفع مجموع الأنشطة النفطية، شاملة مشروعات التكرير المحلية، والنقل بواسطة الأنابيب، والتوزيع والتسويق، بنصيب القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالى إلى حوالي ١٤% خلال النصف الأول من الثمانينيات. وانخفضت هذه النسبة وتراوحت حول ٩% خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩١ – ١٩٩٦/١٩٩٧، ثم استمرت في الانخفاض تدريجيا لتصل إلى أقل من ٥% بحول عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، ثم راحت تزيد ثانية واستقرت عند حوالي ٨% خلال الفترة: ٢٠٠٢-٢٠٠٥.

ورغم استمرار انخفاض كمية الصادرات من النفط الخام والمنتجات النفطية، تحولت الصادرات على نحو متزايد إلى الغاز الطبيعى، حيث تناقص الإنتاج في الحقول النفطية القديمة. وقد تسببت زيادة أسعار النفط في السنوات الأخيرة جنبا إلى جنب مع صادرات الغاز الطبيعي المسال Liquefied Natural Gas (LNG) في تحريك حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالى مرة أخرى إلى أعلى لتصل إلى ١٠% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ثم انخفضت الى ٦,١٣% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

ولعل من الأمثلة التى تؤشر لحساسية عائدات الصادرات النفطية تجاه تغيرات الأسعار الدولية للنفط، قيمة الصادرات من النفط والمنتجات ذات الصلة التي انخفضت إلى ١,٢ مليار دولار أمريكى عام ١٩٩٧/١٩٩٨، بعد أن بلغت ٢,٤ مليار دولار أمريكى في العام السابق عليه.

وقد ثبتت حصة قطاع الكهرباء في الناتج المحلي الإجمالى تقريبا مع مرور الوقت خلال الفترة ١٩٩٥/١٩٩٦ – ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وبلغت فى المتوسط ١,٨%، بينما بلغت عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حوالى ١,٢%.

٢. حصة الطاقة في الصادرات والواردات

أثر النمو السريع في إنتاج النفط والغاز خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ على الاقتصاد المصري في كثير من الجوانب، ولكن تبقى قضيتان رئيسيتان جديرتان بالذكر:

أولاهما: إن توافر مصادر محلية كافية من الطاقة، لا سيما النفط والغاز، قد أغرى على الاستهلاك السريع الدائم للطاقة.

وثانيهما: إن الفائض المتزايد من النفط والغاز جعل من اليسير أن تتحول مصر من دولة مستوردة للنفط في النصف الأول من السبعينيات إلى دولة مصدرة للنفط منذ عام ١٩٧٦.

وقد بلغت صادرات النفط عام ١٩٨٠ ما يقدر بقيمة ٣٤٠ ألف برميل يوميا، وصلت عام ١٩٨٥ إلى ٥٠٠ ألف برميل يوميا، وبلغت ذروتها عام ٢٠٠٥ حيث قدرت بنحو ٥٧٩ ألف برميل يوميا. وقد انخفضت الصادرات النفطية بشدة منذ عام ١٩٩٥ لتصل إلى ١١٠ ألف برميل يوميا عام ٢٠٠٤، ثم عادت فبلغت ٥٥١ ألف برميل يومياً عام ٢٠٠٩ .

ويمكن تفسير هذا الانخفاض فى الصادرات النفطية بالتزايد المضطرد لنمو الاستهلاك بما تجاوز الإنتاج، وبرز ذلك جلياً بفعل الانخفاض المستمر في القدرة الإنتاجية.

وبحلول عام ٢٠٠٦، ثبتت الاحتياطيات النفطية المصرية المؤكدة رسميا عند نحو ٣,٧ بليون برميل دون أية زيادة ملموسة في العقد الماضي، وقد بلغت الآن – عام ٢٠٠٩- ٤,٤ مليار برميل كما سبق ذكره، بَيْد أنه لا يجب إغفال أن ثلث هذا الاحتياطي هو ملك للشريك الأجنبي، وستلتزم مصر بشرائه كليا (بدلا من جزئيا في الممارسة الحالية) لتلبية الطلب المحلي المستقبلي.

وحيث ينخفض تصدير النفط بسرعة تواجه مصر المفاضلة بين تصدير النفط الخام وتصدير المنتجات النفطية المكررة، فإذا أريد الحفاظ على كونها مصدراً للنفط الخام سيتعين عليها أن تخفض الطاقة الإنتاجية الموجهة إلى مصافي النفط، وتقلل بالتالي من عائدات تصدير النفط المكرر، بَيْدَ أن الاتجاهات الحديثة تشير إلى أن مصر تفضل تصدير المنتجات النفطية ذات القيمة المضافة الأعلى في الإيرادات.

وتتوقع دراسات مختلفة أن مصر ستكون مستوردا صافيا للنفط في المستقبل القريب، ومع ذلك، فإن الغاز الطبيعي من ناحية أخرى يقدم رصيداً وفيراً مع الاحتياطيات المؤكدة الرسمية التى قدرت بنحو ٧٧,٢ تريليون قدم مكعب فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٩. وتمتلك مصر ٦٠% من هذا الاحتياطى بينما يمتلك الشريك الأجنبى القدر الباقى.

وقد واصل صافي عائدات صادرات النفط نموه منذ عام ١٩٧٦ ليصل إلى ذروة استقراره بقيمة ٢،٥ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥. وفي عام ١٩٨٥، بلغ صافى عائدات الصادرات النفطية حوالى ٦٥% من مجموع الصادرات السلعية. وقد قلل تحطم أسعار النفط في الأسواق العالمية من عائدات النفط المصرية، بما هبط بحصتها في مجموع الصادرات النفطية من ٦٥% إلى ٣٠% بحلول عام ١٩٨٩/١٩٩٠. وخلال الفترة: ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بلغ المتوسط التقريبي لصافي عائدات النفط المصرية حوالي ٣٩% من صادرات السلع، ثم زاد ليصبح حوالى ٤٤% بحلول عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مع بدء صادرات الغاز الطبيعي المسال. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العائدات من صادرات حصة الشركاء الأجانب من النفط والغاز الطبيعى، التى لم يتم شراؤها من جانب السلطات المصرية، يتم تضمينها في عائدات صادرات قطاع النفط.

وقد شجعت آفاق تنمية اكتشافات الغاز الجديدة، والتوسعات الأخيرة في صناعة الغاز، عملية التحول من النفط إلى الغاز الطبيعي، والتخفيف بالتالى من الخسائر في عائدات التصدير، وذلك فضلاً عما ستسفر عنه مضاعفة إنتاج الغاز الطبيعي – وما يتبعها من زيادة فى استهلاكه – من صادرات نفطية إضافية. يضاف إلى ذلك، أن الزيادة المحلية في استخدام الغاز يتبعها بالضرورة تغيُّرات جذرية للأوضاع الناجمة عن مصافى البترول، مما يؤثر بالتالى على سمات تصدير المنتجات النفطية بما فيها الغاز الطبيعي.

فمن وجهة نظر واردات النفط– وهى بطبيعتها معقدة إلى حد ما– تؤخذ منتجات النفط المستوردة فقط من خارج الحدود في الاعتبار. ومع ذلك، فمصر ملتزمة بشراء قدر كبير (بأسعار السوق العالمية) من حصة الشريك الأجنبي من النفط الخام المنتج من آبار مختلفة لمواجهة زيادة الاستهلاك المحلي.

وقد بلغت صادرات الغاز الطبيعي المسال عام ٢٠٠٥ ما قيمته ٢٥١ بليون قدم مكعب billion cubic foot (bcf). وكانت الدول المستوردة هي أسبانيا (١٢٥ بليون قدم مكعب)، والولايات المتحدة الأمريكية (٧٣ بليون قدم مكعب)، وفرنسا (٣٧ بليون قدم مكعب)، وكوريا الجنوبية (١٠ بليون قدم مكعب)، واليابان (٦ بليون قدم مكعب).

ويعطي الجدول رقم (١) نسبة نفقات واردات المنتجات النفطية (من خارج مصر) إلى العائدات من صادرات النفط (النفط الخام والمنتجات النفطية بما في ذلك حصة الشركاء الأجانب)، وذلك خلال الفترة: ١٩٩٨ – ٢٠٠٥، حيث بلغ متوسط هذه القيمة حوالي ٣٥%، بحد أقصى ٥٧% عام ٢٠٠٠، وحد أدنى ٢٠% عام ٢٠٠٣، ثم قفزت إلى ٣٥% بحلول عام ٢٠٠٥. ويعني هذا أن تكاليف واردات المنتجات النفطية تستهلك نحو ثلث عائدات صادرات النفط. ومن جانب آخر، ارتفعت حصة واردات المنتجات النفطية في الواردات السلعية من ٣% فى ١٩٩٠ إلى ٨% عام ٢٠٠٤ بما يعكس اتجاهاً مستمراً نحو التزايد. ويلاحظ أن هذه الواردات هي من خارج البلاد ولا تشتمل على المشتريات داخل البلد من حصة الشركاء الأجانب، ومن المنتجات النفطية التى تشترى من الشركات الخاصة بالأسعار العالمية مدفوعة بالعملة المحلية.

جدول رقم (١)

النسبة بين القيمة النقدية لواردات قطاع النفط إلى القيمة النقدية لصادراته

البند	الوحدات	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
صادرات قطاع النفط	بليون جنيه مصري	٣,١١	٤,٣٤	٦,٦٧	٦,٢٢	٦,٧٩	١٥,٣٨	٢٠,٠١	٣١,٧٦
واردات قطاع النفط	بليون جنيه مصري	٠,٩٣	١,٦٥	٣,٧٩	٢,٥٨	٢,٠٧	٣,٠٦	٦,٣٩	١١,١٣
الواردات/الصادرات	%	٢٩,٧٧	٣٨,٠٧	٥٦,٧٩	٤١,٤٣	٣٠,٥٠	١٩,٩٢	٣١,٩٧	٣٥,٠٥

المصدر: الموقع الإلكترونى لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء : www.idsc.gov.eg

٣. صادرات الفحم وارداته

موارد الفحم محدودة في مصر، وهى من النوع منخفض الجودة وتستخدم أساسا كمادة خام لصناعات عدة. وقد بدأت مصر في تعدين الفحم عام ١٩٩٦، وقبله لم يكن بمصر أى إنتاج للفحم، فتم الاعتماد كلياً على استيراد الفحم من دول مختلفة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. ويتراوح الفحم المنتج في مصر من ٠,٢٥ إلى ٠,٦ مليون طن مكافئ نفط سنويا، وهو موجه بشكل رئيسي للصادرات؛ ورغم ذلك يتم الحصول على الفحم الآن كاحتياطي لتغذية صناعة الصلب، ويتراوح استيراده من ١ إلى ١,٢ مليون طن مكافئ نفط سنويا.

٤. السوق الإقليمية للكهرباء

بدأت الشبكة الكهربية للربط مع ليبيا في العمل فى ٢٨ يونيو ١٩٩٨، ومع الأردن فى ٢١ أكتوبر ١٩٩٨، وتم الربط السورى الأردنى فى ٨ مارس ٢٠٠٠. وكما يبين الجدول رقم (٢)، فيما عدا عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، كانت مصر مُصدّراً صافيا للكهرباء لجيرانها شرقاً وغرباً (الأردن وسوريا وليبيا).

جدول رقم (٢)

صادرات الكهرباء إلى الدول المجاورة

البند	الوحدات	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الصادرات	جيجاوات ساعة	٥٣,٨	١٤٠,٨	١٩٦,٩	٤٦١,٦	٤٨٩,٤	١١٧٥,٦	١٠٠٤,٤	٩٠٠,٤	٧٤٧,٨
	مليون طن مكافئ نفط	٠,٠١٢	٠,٠٣١	٠,٠٤٣	٠,١٠١	٠,١٠٧	٠,٢٥٦	٠,٢١٩	٠,١٩٦	٠,١٦٣
الواردات	جيجاوات ساعة	٦٦,٤	١٥٦,٦	١٥٩,٥٨	٢١٧,٤	٢١٠,٤	١٣٦,٩	١٤٨,٧	١٦٧,٤	١٩٢,٦
	مليون طن مكافئ نفط	٠,٠١٤	٠,٠٣٤	٠,٠٣٥	٠,٠٤٧	٠,٠٤٦	٠,٠٣٠	٠,٠٣٢	٠,٠٣٦	٠,٠٤٢
صافى الصادرات	مليون طن مكافئ نفط	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤	٠,٠٠٨	٠,٠٥٣	٠,٠٦١	٠,٢٢٦	٠,١٨٧	٠,١٦٠	٠,١٢١

المصدر: الشركة المصرية لنقل الكهرباء.

وواضح ان حصة صادرات الكهرباء حديثة العهد ومتواضعة جداً. وقد وصلت إلى ذروتها بقيمة حوالي ١% خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ثم انخفضت إلى ٠,٤٥ بحلول عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. ويرجع هذا الاتجاه نحو الانخفاض أساسا إلى الانخفاض في تصدير الطاقة إلى الأردن مقارنة بالسنوات الأسبق، حيث بدأ الأردن في تلقي الغاز الطبيعي المصرى من خلال خط أنابيب "العريش-العقبة" الذي يغذى مرافق توليد القوى الكهربية بالاردن. وتوجد خطط مستقبلية لتوسيع شبكة الربط الكهربى لتصل إلى العراق وتركيا، وإلى السعودية ودول الخليج العربى، ومن المتوقع أن يزيد ذلك من الاتجار فى الكهرباء. وقد قُدرت القيمة المالية الإجمالية لصافي صادرات الكهرباء خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بحوالى ٧٥,٥ مليون دولار أمريكي.

٥. التوظف في قطاع الطاقة

ينبغى النظر إلى قطاع الطاقة فى مصر، على نحو أعم، بوصفه واحداً من الدعائم الرئيسية للتنمية الشاملة في الاقتصاد المصري، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع حصة الاستثمار فى هذا القطاع وتوليد العائدات به.

obeikandl.com

وليس على الخصوص توليد العمالة، لأن صناعة الطاقة هى صناعة استثمار رأس المال وليست صناعة تكثيف العمالة.

لكن التوظف – رغم ذلك – بقطاع الطاقة شهد ارتفاعاً للنسبة الكلية للعاملين من ١,١٧% عام ١٩٩٢/١٩٩١ إلى ١,٣٦% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. وقد قدر إجمالي عدد الوظائف في مصر عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بعدد ١٩,٢٢ مليون وظيفة شارك فيها قطاع الطاقة بعدد ٢٦١ ألف وظيفة.

٦. الطاقة فى الموازنة العامة للدولة

يقدم فائض الدخل في قطاع النفط مساهمة كبيرة لإجمالي الإيرادات فى الموازنة العامة للدولة. ومع ذلك، فقد انخفض فائض الدخل في قطاع النفط بشكل تدريجي من ٩% عام ١٩٩٢/١٩٩١ إلى ٣% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، مما يرجع إلى الفارق المتناقص بين العائدات من صادرات النفط الخام والمنتجات البترولية مقابل نفقات قطاع البترول بما في ذلك شراء النفط الخام والغاز من الشركاء الأجانب، وشراء المنتجات النفطية من شركات القطاع الخاص في مصر بالأسعار العالمية، وأيضا استيراد بعض المنتجات النفطية من خارج البلاد.

وقد دفعت صادرات الغاز الطبيعي إلى الأردن وسوريا –التى بدأت أساسا عام ٢٠٠٤– وصادرات الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا –التى بدأت كذلك عام ٢٠٠٥– بهذه النسبة إلى أعلى مرة أخرى لتصل إلى ٥,٤٣% خلال العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

٧. الطاقة في إجمالي الاستثمارات بمصر

تعتمد مصر بشكل متزايد على رأس المال الخاص والأجنبي فى تمويل التوسعات اللازمة في قطاع الطاقة لدعم التنمية الديموجرافية والاقتصادية في البلاد.

وقد كانت نسبة إجمالي الاستثمارات في مصر – مقارنة بالناتج المحلى الإجمالى – آخذة في الانخفض حتى بلغت ١٧,٥٣% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بعد أن كانت قد بلغت ٣١% خلال عام ١٩٩٧/١٩٩٦. وقد توقف الاتجاه نحو الانخفاض في الاستثمارات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ثم انعكس إلى الصعود حتى بلغ ٢٣,١% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

ومن جهة أخرى، بلغت مساهمة قطاع الطاقة في إجمالي الاستثمارات ٢٠% عام ١٩٩٢/١٩٩١، كما بلغت ١٧% عام ١٩٩٦/١٩٩٥، ثم هبطت إلى حدها الأدنى بأقل من ١٠% عام ٢٠٠٠/١٩٩٩. على أن حصة الاستثمارات في قطاع الطاقة لم تلبث أن أخذت فى الصعود مرة أخرى، بعد هذه الفترة من التراجع فزادت من ١٢% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ لتصل إلى ٢٠,٧٦% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. وكان محرك هذه القفزة هو تصاعد الاستثمارات في مجال استكشاف الغاز الطبيعي وأنشطة تسييل الغاز فى السنوات الأخيرة. وتعتزم الحكومة المصرية مواصلة توسيع الاستثمارات في أنشطة الغاز الطبيعي التى تشتمل عليها الخطة الاستثمارية.

وقد بلغ حجم الاستثمارات المستهدفة للنفط والغاز والمنتجات البترولية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حوالي ٢,٩ بليون دولار أمريكي تمثل حوالي ١٢,٣% من إجمالي الاستثمارات التى بلغت ٠,٦٥ بليون دولار أمريكي للنفط الخام، و١,٧٨ بليون دولار أمريكي للغازات الطبيعية، و٠,٤٧ بليون دولار أمريكي للمنتجات النفطية.